أهم المشكلات التى تواجه الصناعة الموريتانية

د. جدو ولد محفوظ(*)

تعتبر الصناعة اليوم بمثابة الدعامة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا لمساهمتها فى خلق فرص العمل والرفع من مستوى المعيشة للسكان فقط، بل لما تلعبه من دور فى تغيير الهيكل الاقتصادى، خاصة بالنسبة للدول النامية التى تعتمد على قطاع زراعى تقليدى ذى إنتاجية محدودة، جعل النمو الاقتصادى يتحرك بمعدلات ضعيفة.

وفى موريتانيا تلعب الصناعة دوراً مهماً فى النهوض بالاقتصاد الموريتانى الناشئ، الذى كان يعتمد على الزراعة التقليدية(تربية المواشى، والزراعة المطرية... إلخ)، إضافة إلى ما تمثله الصناعة من استغلال أمثل للموارد الطبيعية خاصة فى بلد كموريتانيا التى تمتلك احتياطيات مهمة من المعادن المختلفة (الحديد، النحاس، الذهب، الجبس ... إلخ)، كما تمتلك شواطئ غنية بالأسماك. هذه الثروات الطبيعية تظل بدون الصناعة غير مستغلة، الأمر الذى يبرز أهمية الصناعة فى استغلال هذه المصادر الطبيعية وتطويرها.

وقد أخذت موريتانيا ـ مثل غيرها من الدول النامية ـ باستراتيجية التصنيع بعد أن نالت استقلالها من المستعمر الفرنسى سنة ١٩٦٠، وأصبح لديها اهتمام كبير بالتصنيع باعتباره الوسيلة الرئيسية أمامها للقضاء على التخلف [١].

وتعانى الصناعة الموريتانية ـ كباقى الصناعات فى الدول النامية ـ من مشاكل عديدة قد تحول دون قيامها فى الأصل، أو تعمل على تراجع النسق اليسير الذى تم بناؤه بعد عناء وتكاليف باهظة، وتدهوره، خاصة بعد أن أصبح العديد من الاقتصاديين يرى أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بدون عملية التصنيع [٢].

(*) باحث فى الشئون الاقتصادية.

ومن أهم المشكلات التى تواجه الصناعة الموريتانية ما يلى:

أ) ضعف البنية التحتية:

يعتبر توفر البنية التحتية بمثابة خطوة أولى فى اتجاه تطوير أى نشاط اقتصادى أياً كان نوعه، حيث يعتبر العامل الأول فى تحقيق نهضة اقتصادية شاملة، كما أنه يعتبر المحرك الأول لإنشاء الصناعات وانتشارها فى مختلف الأقاليم .

فماذا عن البنية التحتية فى موريتانيا؟ وهل ساعدت على قيام صناعات بالبلاد؟

تشهد موريتانيا افتقاراً شديداً إلى التجهيزات الأساسية من طرق وشبكات كهربائية ومياه ومواصلات وغيرها من التجهيزات الضرورية، والافتقار إلى هذه التجهيزات يشكل حجر عثرة أمام توظيف رأس المال، خاصة فى القطاع الصناعى .

حيث نجد أن ضعف البنية التحتية فى موريتانيا (كهرباء ـ طرق ـ مياه ـ مواصلات ... إلخ)، يشكل عائقاً كبيراً فى طريق محاولة مد شبكة الصناعات، والقضاء على التركز الجغرافى للصناعة.وقد أكد ٦٥٪[٣] من مديرى المؤسسات الصناعية فى موريتانيا فى مسح أجرى عن أهم المشاكل التى تواجهها الشركات العاملة فى المجال الصناعى فى موريتانيا بين عامى (١٩٩٤-١٩٩٧)،أن مؤسساتهم تعانى من هذه المشكلة كثيراً، وهو ما يشكل أحد العوائق الأساسية لتطور منشآتهم وانتشارها.ويتجلى ذلك من خلال تمركز الصناعات فى المدن الكبيرة وخاصة مدينتى نواكشوط و أنواذيبو .الأمر الذى يؤكد لنا المشاكل التى تعانى منها الحكومة الموريتانية فى سبيل توفير البنية التحتية اللازمة للأنشطة الصناعية؛ لأن المواصلات غير متوافرة بالشكل المطلوب، إذ إن بعض المدن غير مرتبط بالبعض الآخر، خاصة بالعاصمة نواكشوط (مدن تشيت، ولاته ـ أمبود ... إلخ)، وبالتالى فإن هذه المدن تواجه عزلة تامة عن العاصمة وعن الموانئ الرئيسية بالبلاد، حيث تفتقر إلى وجود صناعات بها، لأنها لا توجد بها بنية تحتية قادرة على قيام الصناعات، وإذا أقيمت بها صناعات فإنها ستتأثر نتيجة لصعوبة المواصلات من مواقع الإنتاج إلى أماكن التصدير، ونتيجة لذلك نجد أن سعر السلعة المصنعة فى نواكشوط منخفض، مقارنة بسعرها فى المدن الموريتانية الأخرى، فمثلاً يبلغ سعر كيس الأسمنت (٥٠ كلغ) فى

نواكشوط ٢٠٠٠ أوقية، بينما يبلغ سعر الكيس فى مدينة كيفة (تبعد ٦٠٠ كم عن العاصمة نواكشوط) ٢٥٠٠ أوقية، أى أن هناك زيادة ملحوظة فى سعر هذه السلعة نتيجة لمجموعة عوامل أهمها عامل نقل هذه السلعة، حيث إن تكلفة نقل الكيلو غرام الواحد فى موريتانيا ـ من نواكشوط إلى مدينة كيفة ـ ٣ أوقية [٤]، كما نجد أن سعر أسطوانة الغاز الكبيرة فى مدينة نواكشوط يبلغ ٢١٠٠ أوقية، مقارنة بسعرها فى مدينة كيفة التى يبلغ سعرها فيها ٢٦٥٠ أوقية، كما أن سعر علبة اللبن فى نواكشوط (مكان التصنيع) ١٣٠ أوقية (سواء أكان اللبن المصنع لبن إبل أم بقر)، بينما سعر العلبة نفسها من اللبن فى أنواذيبو (المدينة الاقتصادية) ٢٠٠ أوقية. إذن هذا الاختلاف فى أسعار السلع المصنعة فى مدينة نواكشوط والمدن الداخلية ناتج عن مجموعة من العوامل، أهمها عامل "تكاليف النقل" لهذه السلع. كما أن المدن الموريتانية ليس بها تيار كهربائى حتى الآن، وهذا ما يعيق إقامة صناعات فى هذه المدن؛ لأن الكهرباء تعتبر من العوامل الضرورية للصناعة، خصوصاً الصناعات التحويلية.

وفى مسح أجرى عن أهم المشاكل التى تواجهها الشركات العاملة فى المجال الصناعى فى موريتانيا (١٩٩٤-١٩٩٧)، أشارت معظم المؤسسات إلى أن أسعار الكهرباء تعتبر مرتفعة جداً، وهو ما يؤثر على مردودية مؤسساتهم، فالكيلو وات/ساعة يكلف هذه المؤسسات الصناعية ما بين ٩ ـ ١١ أوقية، وهذا مرتفع مقارنة بتكلفة الكيلو وات/ساعة فى كل من مالى والسنغال، التى تعادل ما بين ٥ ـ ٨ أوقية [٥]، إضافة إلى تدنى مستوى الخدمات الكهربائية فى موريتانيا، حيث إن عدم استمرارية التيار الكهربائى يعرّض العديد من المنتجات الصناعية للتلف. وبالرغم من المشروع الذى أنجزته الحكومة الموريتانية مؤخراً، وهو إدخال الكهرباء لبعض المدن الموريتانية، إلا أنه حتى الآن لم يتم ـ عن طريق هذا المشروع ـ إلا إدخالها إلى ١٣ مدينة من هذه المدن الموريتانية، وقد أحدث ذلك تحسناً طفيفاً، لكنه لم يحد حتى الآن من التركز الجغرافى للصناعة.

أما العنصر الثالث فى البنية التحتية فهو توفير المياه الصالحة للشرب، حيث تعتبر مشكلة المياه من أهم المشاكل التى تقابل الصناعة فى موريتانيا، سواء لاستخدامها

فى الزراعة، أو كوسيلة لاستغلال المعادن وخاماتها وتصنيعها [٦]، لأن هناك الكثير من المناطق لا تتوفر فيها مياه صالحة للشرب، وما دامت هذه الأخيرة غير متوفرة فإنها ستؤثر على تواجد السكان فى هذه المناطق، وأيضاً ستؤثر على قيام صناعات بها.

وقد أخذ الطلب يتزايد على استخدام المياه فى موريتانيا، خاصة فى المجال الصناعى، بعد أن كان منخفضاً فى السابق، وهناك معطيات عامة عن استهلاك الصناعة من المياه، ومعدل هذا الاستهلاك يعتبر كبيراً، وهو يستخدم أساساً فى تبريد الماكينات التى تستخدم فى العملية الصناعية.وقد عانت الصناعة فى مدينة أنواذيبو من هذه المشكلة كثيراً، حيث نجد أن هذه المدينة تشكو من نقص حاد فى الماء؛ لأنها تتزود بالماء من قرية بولنوار القريبة من المدينة التى تحتوى على كميات من المياه العذبة، ولكنها ليست كافية للأنشطة الصناعية بالمدينة، خصوصاً الصناعات السمكية التى تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء. فمثلاً يحتاج تبريد محطة كهرباء إنتاجها ٢٠٠٠ ميغاوات إلى ما يعادل حوالى ٤,٥٤ مليون م^{٣} من الماء يومياً، وهذه الكمية تعتبر كافية لإمداد مجمع مدنى كبير، كما يحتاج تصنيع طن من الصلب إلى ٢٥٠ م^{٣} من الماء، ويحتاج تصنيع طن من الألومنيوم إلى ٥٤٥م^{٣}من الماء [٧].كما أن بعض الصناعات الموريتانية مثل: صناعة الألبان، تكرير السكر، تعليب اللحوم والأسماك والمغاسل الآلية ... إلخ، تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء كمدخل فى الصناعة وكجزء من العملية الإنتاجية. وهذه الصناعات الآنفة الذكر، بدأت تتزايد فى موريتانيا، وبالتالى ستتزايد احتياجاتها من الماء نتيجة لهذه الزيادة، وإذا لم تتخذ إجراءات بهذا الشأن فستزداد المشكلة حدة.وقد سعت الحكومة الموريتانية، وعياً منها بحدة الوضع، إلى العمل على تخفيف حدة هذه المشكلة، وذلك بتوفيرها المياه لبعض المناطق النائية فى موريتانيا، وهذا الإجراء مهم لكنه لم يخفف حتى الآن من حدة هذه المشكلة.

أما الاتصالات الهاتفية فى موريتانيا فهى تعتبر أيضاً من البنية التحتية الأساسية التى تسهل المعاملات الاقتصادية بالبلاد، حيث يتمكن الفاعلون الاقتصاديون من تبادل أسهل وأسرع للمعلومات، كما تقلل من تكلفة المعاملات الاقتصادية سواء المتعلقة بالإنتاج أو بالتسويق.

وفى موريتانيا نجد أن الاتصالات ما زالت متدنية ومحدودة، حيث إن نسبة الذين يمتلكون هواتف لا تتعدى ٠,٦٥٪ من مجموع عدد السكان سنة ١٩٩٨ (الجدول رقم ١). إضافة إلى عدم توفر هذه الاتصالات فى جميع أنحاء البلاد، حيث ما زالت تقتصر على بعض المدن فقط (الجدول رقم ٢)، وعلى الرغم من التحسن الذى شهدته موريتانيا فى مجال الاتصالات فى السنوات القليلة الماضية، والذى جاء نتيجة لدخول خدمات المحمول فى معظم المدن الموريتانية الرئيسية، ودخول خدمة الإنترنت، إلا أن كل ذلك لم يقض على هذه المشكلة حتى الآن .

الشكل رقم (١) أهم المشكلات الصناعية فى موريتانيا

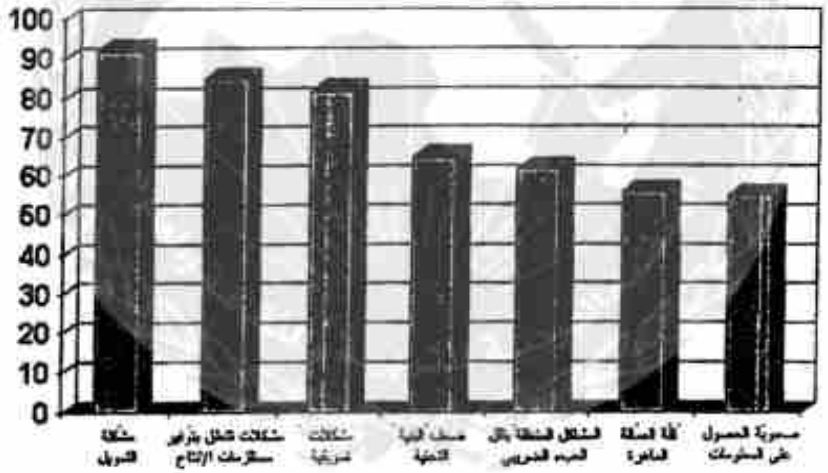

المصدر: إدارة الصناعة والمعادن بموريتانيا، مصدر سبق ذكره

الجدول رقم (١)

تطور عدد المنتسبين لصلحة خدمات التليفون

في موريتانيا في الفترة ما بين (١٩٩٠-١٩٩٨)

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
عدد المنتسبين لخدمات التليفون٪	٠,٢١	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٧	٠,٣٩	٠,٥٢	٠,٦٥

المصدر: إدارة الصناعة والمعادن بموريتانيا، مصدر سبق ذكره

المصدر: (O.N.S) Annuaire statistique de la Mauritanie année 1998.P65.

الجدول رقم (٢)

تطور عدد المنتسبين لصلحة خدمات التليفون

في موريتانيا حسب المدن سنة ١٩٩٨.

المدن	نواكشوط	النعمة	ليبون	كيهيدي	كيهة	بوكي	روصو	أطار	أنواذيبو	تجكجة	سيليبابي	أزوايرت	أكجوجت	المجموع
عدد المنتسبين لخدمات التليفون	١٣١١٧	٦٠	٧٧	١٠٣	١٠٠	٨٨	٢٠٥	٩٥	٢١٠٠	٦٥	٦٠	٤٥	٩٨	١٩٢٧٨
٪	٨٠	٠,٣٦	٠,٤٦	٠,٦٣	٠,٦١	٠,٥٣	١,٢٧	٠,٥٨	١٢,٢٩	٠,٣٩	٠,٣٦	٠,٢٧	٠,٩٠	١٠٠

المصدر: (O.N.S) OP.CIT P65

ب ـ قلة العمالة الماهرة:

تعانى موريتانيا كسائر البلدان النامية من نقص فى الكفاءات البشرية، حيث يلاحظ غياب الكوادر والأطر الفنية لاستيعاب التكنولوجيا، وقد أشارت ٦٥٪ [٨] من المؤسسات المدروسة إلى أنهم يعانون كثيراً من هذه المشكلة. ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض مستوى التعليم الفنى والتقنى فى موريتانيا، بالإضافة إلى الظاهرة المعروفة فى موريتانيا، وهى عدم تمكين الأشخاص من ممارسة اختصاصاتهم، حيث لا يتم اختيار العاملين لمؤهلاتهم العلمية وإنما تبعاً لقرابتهم. وتوفر العمالة الماهرة ضرورى لإقامة تصنيع حقيقى، وهذا العامل يبقى متدنياً فى موريتانيا، مما يؤدى إلى تشغيل المصانع بشكل دائم، الأمر الذى قد ينجم عنه مشكلة رداءة نوعية الإنتاج، أى أن نقص الخبرة لدى العمال المحليين يؤدى إلى عدم تشغيل المصنع عند المستوى المطلوب[٩]. حيث إن الأعطال الفنية الجسيمة التى تحدث فى المصنع يعجز الفنيون المحليون عن إصلاحها، مما يتطلب استجلاب خبرات أجنبية لإصلاح الأعطال بنفقات مالية ضخمة، وقد يضطرون فى بعض الحالات إلى تشغيل عمال غير مهرة، وبالتالى يتكلفون بتدريبهم، وعندما يتمتع هؤلاء بخبرات كافية فإنهم يتركون هذه المنشآت عندما تتوفر لهم أول فرصة يرونها أكثر مردودية. وقد يؤدى ذلك إلى خفض الإنتاجية وتدنى جودة السلع المنتجة ونوعيتها، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنشآت الصناعية. وقد بلغت تكلفة الإنفاق الحقيقى على التعليم والتدريب للعامل الواحد غير المؤهل فى موريتانيا سنوياً ١١٩٦٠٨ أوقية سنة ١٩٩٥، و١٠٨١٠٨ أوقية سنة ١٩٩٧، ثم ٩٢٥٥٠ أوقية سنة١٩٩٩.

ونجد أن شركة (SNIM) وحدها تنفق سنوياً أكثر من ٢٠٠ مليون أوقية [١٠] فى مجال تدريب العمال من أجل تهيئتهم لممارسة أعمالهم بإتقان، كما أنه فى بعض الأحيان تنفق هذه الشركة (SNIM) أيضاً تكاليف مرتفعة للاعتماد على العمالة الأجنبية، أو بعبارة أخرى: تحتاج الشركة فى بعض الحالات إلى عمال مهرة أو خبراء أجانب يعملون بها، وهؤلاء العمال سيتطلب استدعاؤهم وإقامتهم هناك تكاليف مرتفعة تتحملها الشركة، وهذه التكاليف الباهظة التى تنفق على هؤلاء العمال الأجانب، كان من المفروض

تفاديها وصرفها فى تدريب بعض العمالة المحلية وتعليمها لتحل محل العمالة الأجنبية.وعلى الرغم من التحسن فى نسبة التعليم الفنى والمهنى فى موريتانيا، فإن الصناعة ما زالت تعانى من قلة العمالة الماهرة، وخصوصاً المحلية منها، وهذا يرجع أساساً إلى عدم تناسب مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل [١١].

ج ـ مشكلا ت التمويل:

يعانى قطاع الصناعة الموريتانى من نقص كبير فى الموارد المالية، فبعد أن تخلصت الدولة تقريباً من أغلب هذا القطاع، بدأ القطاع الصناعى الذى يدار فى معظمه من خلال القطاع الخاص يواجه مشاكل عديدة منها مشكلة التمويل، وتبرر مشكلة التمويل فى عدة أوجه، منها: عدم التنويع فى المتاح من التمويل، بمعنى أن نوع التمويل المتوفر فى السوق الداخلية يأتى من قطاع مصرفى ضيق يتمثل فى عدة بنوك تجارية النشاط بالأساس، عائلية الملكية، ذات ارتباط وثيق بالقطاع التجارى، وفى الغالب الأعم هى بنوك مملوكة لعائلات تمارس النشاط التجارى بشكل أساسى، والطبيعة العائلية للكية البنوك فى موريتانيا لها دور كبير فى توجيه القروض وحجمها، كما أن قلة عدد المصارف يساهم فى قلة المعروض من القروض.

ولا يحظى قطاع الصناعة بنصيب كبير من القروض التى تقدمها هذه المصارف، فالتقسيم القطاعى يعكس تدنى نصيب الصناعة من القروض المقدمة من القطاع المصرفى للاقتصاد بكامله، وكما يوضح الجدول (٣) فإنه خلال الفترة من ٩١ حتى ٢٠٠٠ لم يتجاوز نصيب الصناعة من القروض المقدمة للاقتصاد الموريتانى ١٢٪، بل إن نسبة هذه القروض ظلت فى معظم سنوات الفترة أقل من ١٠٪ دون وضوح اتجاهها، وإذا ما قورنت هذه النسبة مع قطاعات أخرى فإنه يمكن ملاحظة مدى ضعف نصيب الصناعة، فخلال هذه الفترة نفسها حصل قطاع الصيد البحرى على نسبة ٣٠٪ من القروض التى قدمها الجهاز المصرفى للاقتصاد الموريتانى، وقد يعكس هذا التقسيم أمراً آخر وهو ضعف مساهمة الصناعة نفسها فى النشاط الاقتصادى.أما إذا لاحظنا تقسيم هذه القروض داخل

القطاع الصناعى، فيمكن ملاحظة أن الصناعة التحويلية شكلت أهم الفروع التى تلقت قروضاً داخل القطاع الصناعى بما يعادل ٥٨٪ من إجمالى القروض المقدمة للقطاع الصناعى، تلاها فى ذلك قطاع البناء والأشغال العامة بوصفه جزءاً من القطاع الصناعى. وقد أكد ٩٢٪ من المؤسسات الصناعية الموريتانية، والذين شملهم المسح الذى ذكر سابقاً، أنهم يعانون كثيراً من هذه المشكلة، أو بمعنى آخر أنها مشكلتهم الرئيسية.

الجدول رقم (٣)

نصيب الصناعة الموريتانية من القروض المصرفية(١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)

القطاعات	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣ /	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
صناعة	٤,٣٢٤	٣,٧٢٠	٣,٧٥٨	٣,٨٧٧	٣,٦٢٦	٣,٦٦٧	٣,٤٠٨	٤,٢٦١	٤,٢٥٥	٥,٨٠٤
مناجم	٣٣٠	٣٠٩	١٧٨	٢١٥	٢٦٤	٦	٦	٩	١٢	٢
طاقة	٣٤٢	١٢٣	١٦٣	١٨٨	١٨١	١٧٥	١٦٩	٢٣٤	٢٨٥	٥٥٠
صناعات تحويلية	٢,٥٤٠	٢,١٧١	٢,٣٨١	٢,٢٦٦	٢,٠٥٨	٢٤٣	٢١,٦٩	٢,٣٣٨	٢,٦١٧	٢,٤٠٨
بناء وأشغال عامة	١,٢١٢	١,١١٧	١,٠٣٦	١,٢٠٨	١,١٣٣	١٠٥٦	١٠٦٤	١,٩٨٠	١,٣٤١	٢,٨٤٤
نصيب الصناعة	٪١٠,٨٥	٪٩,١٥	٪٨,٣٢	٪٨,٦١	٪٨,٣٩	٪٨,٥٦	٪٧,٥٤	٪١١,١٨	٪١٠,٦٣	٪١٠,٢٥
مجموع القروض	٣٩,٧٨٣	٤٠,١٤٤	٤٣,٠٧٣	٤٥,٠٢٤	٤٣,١٩٧	٤٢,٨٢٣	٤٥,١٤٤	٣٨,٠٨٩	٤٠,٠١٥	٥٦,٥٧١

المصدر: البنك المركزى الموريتانى، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس ٢٠٠١ ص ٢٣.

د ـ سوء اختيار الموقع الصناعى:

نلاحظ فى أن المصانع فى موريتانيا مبعثرة داخل الأحياء السكنية، ويعود ذلك إلى أن الحكومة الموريتانية فى بداية تخطيط هذه المدن لم تُول هذا الأمر اهتماماً، إضافة إلى أن أغلبية هذه المصانع ملك لرجال الأعمال، وبالتالى فليس لهم خبرة علمية وتقنية تخولهم اختيار الموقع المناسب لمصانعهم، من حيث توفر الماء والطرق والمواصلات، حيث إن أكثرية هذه المصانع تقع فى منخفضات تقع فى مستوى سطح البحر[١٢]، مما يؤدى إلى تهديدها الدائم بالغرق فى حالة حدوث مد بحرى، كما أن ارتفاع نسبة الملوحة يؤثر سلباً على البنايات والآلات نتيجة لتواجدها فى هذه المناطق الملحية.

ومن أمثلة ذلك المصانعُ المتشتتة عبر المناطق، ففى جنوب مقاطعة لكصر هناك شريط صناعى ضيق يمتد بمحاذاة الطريق الرابط بين روصو والعاصمة نواكشوط، كما أن تمركز الشركة الموريتانية لصناعة الصابون (SOMOGEM)، فى وسط مقاطعة السبخة يعرضها لعدة أخطار ويعرض المناطق السكنية لمشاكل عديدة، كما أن البعد عن مواقع المواد الأولية يطرح هو الآخر مشكلة للصناعة الموريتانية، حيث نجد أن بعضاً من المصانع يقام فى مواقع بعيدة عن أماكن المواد الأولية الضرورية المستخدمة، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن مصنعى الألبان فى موريتانيا يتواجدان فى العاصمة نواكشوط، بينما المواد الأولية لهذا النوع من الصناعة توجد فى مقاطعتى روصو وبوكى (روصو تبعد ٢٠٠كم عن العاصمة، وبوكى تبعد ٣٠٠كم عن العاصمة نواكشوط)، حيث يتم هناك تجميع الألبان، ثم تنقل إلى المصانع فى مدينة نواكشوط للتصنيع، وهذا ما يطرح مشاكل لهذه المصانع، فلو كانت المصانع بالقرب من أماكن تواجد المواد الأولية الضرورية لهذه الصناعة، لكانت المشاكل أقل.

كما أن للبعد عن مواقع تصريف هذه الصناعة مشاكل أيضاً، لأن الصناعة من الأفضل أن تقام بالقرب من أماكن تصريفها، وهذا لا ينطبق على معظم الصناعات الموريتانية، حيث نجد أن بعض الصناعات توجد فى أماكن بعيدة عن موانئ التصدير، وعندما يتم تصديرها فلا بد من نقل الإنتاج من أماكن الاستخراج إلى ميناء التصدير، ومن أمثلة ذلك صناعة استخراج الحديد والنحاس والجبس، وهى مواد توجد بعيداً عن موانئ التصدير.فمثلاً الحديد يتم استخراجه من مدينة أزويرات ويصدر عن طريق ميناء أنواذيبو المنجمى، وبالتالى لابد من نقله بواسطة القطار إلى هذا الميناء، وكذلك النحاس والذهب اللذان يتم استخراجهما من مدينة أكجوجت ويصدران عبر مرفأ نواكشوط، ثم أيضاً الجبس الذى يتم استخراجه من سبخة أندرامشة، ويتم تصديره عبر مرفأ نواكشوط.

أما بُعد الصناعة عن أسواقها فيطرح هو الآخر مشكلة فى موريتانيا، حيث هناك بعض الصناعات التى تتواجد فى أماكن بعيدة عن أسواقها، مما يعرضها لمشاكل وصعوبات كبيرة، ومن أمثلة ذلك الشركة الموريتانية لمياه بنشاب(Echavi)، التى توجد فى بلدة بنشاب (تقع على بعد ٢٤٠كم شمال العاصمة نواكشوط)، حيث يتم تعبئة المياه المعدنية هناك وتنقل بواسطة شاحنات إلى الأسواق لتتم عملية تسويقها هناك. ونستنتج مما سبق أن سوء اختيار الموقع الصناعى فى موريتانيا من أهم المشاكل التى تعترض الصناعة الموريتانية.

هـ ـ مشاكل متعلقة بإعادة هيكلة الصناعات التى كان يمتلكها القطاع العام:

هذه المشاكل تعانى منها الصناعة الموريتانية كثيراً حيث نجد هناك مصانع كبيرة ذات طاقات عالية لا يستوعبها السوق المحلى، ولا تكون هذه المصانع قادرة على تصدير منتجاتها إلى الخارج نتيجة لضعف كفاءتها التنافسية بالنسبة لنظيراتها فى الدول الأخرى، كما أنها أيضاً مدينة بكثير من القروض، ومن أمثلة ذلك مصنع السكر بنواكشوط الذى أنشئ فى البداية من أجل توفير السكر بالبلاد، ولكن هذا المصنع افترضت له طاقة

عالية لم يكن بإمكان السوق المحلى استيعابها، ولا يمكن تصدير هذا المنتج نتيجة لعدم قدرته التنافسية، بالإضافة إلى أن هذا المصنع مطالب بكثير من القروض، وبالتالى كان مصيره التوقف النهائى عن الإنتاج، والتفكير فى إعادة هيكلته سيكون مكلفاً جداً وليس له مردودية. ونجد الشيء نفسه بالنسبة لذبح اللحوم وتجميدها فى مدينة كيهيدى، الذى أنشئ بطاقة عالية لم يستوعبها السوق المحلى، وهذا المنتج لم يستطع دخول مجال المنافسة، فتوقف عن العمل نهائياً.

و ـ مشكلات تتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج:

على الرغم من أن موريتانيا تزخر أراضيها بأنواع متعددة من الخامات المعدنية وتحتوى مياهها الإقليمية على ثروة سمكية كبيرة، أضف إلى ذلك وجود ثروة حيوانية لا يستهان بها، إلا أن القائمين على الصناعات الموريتانية، لم يتمكنوا حتى الآن من تصنيع مواد الإنتاج ومستلزماته لهذه المواد وتوفيرها، مما جعل الصناعة تعانى من التكلفة الباهظة للمدخلات، حيث أشارت ٨٥٪ [١٣] من منشآت العينة المذكورة سابقاً إلى أن هذه المشكلة الأخيرة تعتبر إحدى المشكلات الرئيسية المتعلقة بتوفير مستلزمات الإنتاج .

ر ـ المنافسة:

تواجه الصناعة الموريتانية مشكلة لا تقل حدة عن المشكلات السابقة، ألا وهى مشكلة المنافسة بين السلع المنتجة، وهذه المنافسة نوعان: منافسة أجنبية، ومنافسة محلية.

ـ المنافسة الأجنبية:

وهى بدورها تطرح مشكلة كبيرة تجاه النشاط الصناعى بالبلاد، وهى تتلخص فى استيراد مواد مصنعة فى الخارج تنتج مثيلاتها محلياً، مما ينعكس سلبياً على المنتجات الصناعية المحلية، مما يؤدى فى النهاية إلى توقف المصنع عن الإنتاج نهائياً [١٤] .

ـ المنافسة المحلية:

وهذه المنافسة رغم أنها مفيدة من حيث توفيرها لفرص عمل للمواطنين، إلا أن لها تأثيراً سلبياً على الإنتاج الصناعى المحلى، سواء تعلق الأمر بالكميات المنتجة أو بالمردودية. ويعود ذلك إلى صغر السوق المحلى الذى تحدث فيه هذه المنافسة. أما المفهوم العام للمنافسة المحلية فهو عبارة عن تنافس مجموعة من المؤسسات تنتج مادة واحدة، وبالتالى ستكون هناك منافسة تسعى خلالها كل مؤسسة إلى أن تتغلب على المؤسسات الأخرى، أو بعبارة أخرى. تسعى إلى أن يكون منتجها هو المطلوب بالسوق المحلية، لتظهر مدى جودة منتجها على المنتجات الأخرى المنافسة لها، لكى تضطر هذه المؤسسات نتيجة لهذه المنافسة الشديدة إلى التوقف عن الإنتاج، وفتح المجال واسعاً أمامها ليبقى السوق المحلى بدون منافس.ومن أمثلة ذلك فى موريتانيا مصانع الألبان فى مدينة نواكشوط التى تنتج مادة واحدة هى اللبن، وهذه المصانع تدخل منافسة شديدة فيما بينها من أجل كسب المعركة، وكذلك نجد مصانع الطلاء فى نواكشوط تنتج أيضاً مادة واحدة وهى الطلاء، وهذه المصانع تدور بينها منافسة شديدة فى هذا المجال.

ز ـ الظروف المناخية:

تتعرض بعض الصناعات فى موريتانيا لمشكلة التغير فى الظروف المناخية، خاصة الصناعات المعتمدة على المواد الزراعية كمدخلات لها؛ لأن التغير فى الظروف المناخية يؤثر على الإنتاج الزراعى، حتى إنه قد يتسبب فى ألا يكون هناك إنتاج بالمرة، وبالتالى ستواجه بعض الصناعات المعتمدة على هذه المواد مشاكل، قد تؤدى فى النهاية إلى توقف هذه الصناعة، ونجد ذلك واضحاً فى صناعة الألبان الموريتانية التى تعتمد فى إنتاجها على الألبان التى يتم جمعها من الحيوانات فى المزارع، وهذه الألبان إذا لم تكن هناك ظروف مناخية ملائمة ـ أو

بعبارة أخرى: إذا لم يوجد مطر ـ فلا يمكن للمزارع التى تعتمد عليها هذه الحيوانات فى غذائها أن تنمو، وبالتالى ستقل الألبان أو تنعدم نتيجة لذلك[١٥]، وسيؤثر ذلك على مصانع الألبان؛ لأنها تعتمد فى إنتاجها على الألبان المجمعة من هذه المزارع.

ح ـ المشكلات التسويقية:

أوضحت نسبة ٨٢٪ من المؤسسات العينة التى أجرى عليها المسح الذى ذكر سابقاً فى موريتانيا، أنها تعانى من المشكلات التسويقية أكثر مما تعانى من غيرها من المشكلات، ويمكن تقسيم هذه المشكلات إلى: مشكلات متعلقة بالتسويق المحلى، وأخرى متعلقة بالتصدير.

١ ـ المشكلات التسويقية على المستوى المحلى:

وهذه المشكلات يمكن إيجازها فى النقاط التالية:

ـ مشكلة ضيق السوق المحلى:

من المعروف أن عدد السكان يعتبر عاملاً أساسياً ومهماً لتحديد حجم السوق الداخلية، وليس هو العامل الوحيد الذى يحدد حجم السوق الداخلية، وإنما هناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العامل الأول، ألا وهو القوة الشرائية الحقيقية التى يتمتع بها هؤلاء السكان. وإذا كان حجم السكان مرتبطاً بمعدل الزيادة الطبيعية فى بلد ما، فإن القوة الشرائية أيضاً تتبع ـ إلى حد ما ـ تطور الناتج المحلى الإجمالى ومعدل نموه. كما أن تحديد حجم السوق المحلية يتوقف أيضاً ـ فى جزء منه ـ على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى. ونجد أن متوسط نصيب الفرد الموريتانى من الناتج المحلى الحقيقى قد

عرف تزايداً مطرداً خلال سنة ١٩٩٣، فقد وصل إلى ٣٣٦٠٠ أوقية بعد أن كان لا يتجاوز ٢٩٣١٨ أوقية سنة١٩٨٦ [١٦].وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يخفى الكثير من سوء توزيع الدخل، مما حدا بمعظم الكتاب الاقتصاديين إلى التحفظ عليه.وعليه، فإن الهدف ليس فى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إلى أقصى ما يمكن فى فترة زمنية معينة، وإنما العبرة فى نوعية السلع المنتجة وكيفية توزيعها.

ـ مشكلة نقص الكفاءات التسويقية:

أوضحت أغلبيه المؤسسات الصناعية الموريتانية أنهم لا يهتمون كثيراً بالإجراءات المتعلقة بدراسة السوق، ويعود ذلك إلى نقص فى الكفاءات التسويقية، وارتفاع تكلفة ما يتطلبه ذلك من مصادر تمويلية، مما يجعل مفهوم التسويق عندهم يقتصر أساساً على المسائل المتعلقة بالبيع والتوزيع.

ـ مشكلة قلة المنافذ والتوزيع:

تعانى الصناعة الموريتانية من قلة المنافذ الخاصة بالتسويق، وهذه المشكلة تزداد حدة إذا ما علمنا أن الدولة الموريتانية ـ غالباً ـ لا تقيم معارض خاصة لمنتجات هذه الصناعات، ونشير هنا إلى أن أصحاب هذه المؤسسات الصناعية يشكون من استيراد المنتجات المماثلة لمنتجاتهم من خلال التهريب.

٢ ـ المشكلات المتعلقة بالتصدير:

أشار القائمون على هذه المؤسسات الصناعية الموريتانية إلى أن مؤسساتهم تعانى من مشكلات عديدة تحول دون وصول منتجاتهم إلى السوق الخارجية.ومن هذه المشكلات ما هو مرتبط بالبيئة الخارجية المحيطة بهذه المؤسسات، وأهمها: عدم وجود هياكل مؤسسية تهتم بتشجيع الصادرات، وغياب سياسة تجارية ومالية محفزة على التصدير.

أما عن المشكلات المتعلقة بالمؤسسات نفسها، فهى تتمثل أساساً فى أن معظم هذه المؤسسات تعانى من مشاكل تمويلية تحول دون الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة، أضف إلى ذلك عدم وجود هيكل تنظيمى مكلف بالتصدير، حتى إن القائمين على هذه المؤسسات قد أصبحت لديهم قناعة بمحدودية فرص تجاوز منتجاتهم الحدود الوطنية.

ط ـ المشكلات المتعلقة بثقل العبء الضريبى:

أوضح ٦٢٪[١٧] من مديرى المؤسسات الصناعية الموريتانية التى أجرى عليها المسح المشار إليه سابقاً، أن التكاليف الضريبية التى يتحملونها تعتبر باهظة، وتؤثر سلباً على إيرادات الخزينة، مما يقلل من تنافس منتجاتهم. وعموماً فإن المؤسسات الصناعية الموريتانية تخضع لعدة، ضرائب منها:

ـ الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية:

وهذه الضرائب تصل إلى ٤٠٪، وهذه نسبة مرتفعة جداً تحول دون إعادة استثمار الأرباح،وبالتالى تؤدى إلى صعوبة توسع أنشطة هذه المؤسسات.

التقدير الجزافى للضرائب:

وهذا التقدير الجزافى للضرائب تخضع له بعض المؤسسات الصناعية فى موريتانيا، وقد نصت المدونة العامة للضرائب سنة ١٩٩٦، على أن "تصل هذه الضريبة الجزافية الدنيا إلى نحو ٤٪ من رقم أعمال المؤسسة، على أن لا يقل المبلغ المدفوع عن ٢٤٠٠٠٠ أوقية" [١٨]. وهذه الضريبة يمكنها أن تشجع بعض المؤسسات على أن تتحول من القطاع الرسمى أو (المصنف) إلى القطاع غير الرسمى (غير المصنف)، أو تلجأ إلى أعمال غير قانونية كالرشوة.

وانطلاقاً مما تقدم، يلاحظ أن الهدف الأساسى للسلطات العامة هو الحد من العجز العام عن طريق رفع معدلات الضرائب. ومن المعروف أن تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة لا يتأتى فقط من ارتفاع المعدل الضريبى وإنما من خلال الجدية فى إدارة الموارد العامة عن طريق محاكمة من يتلاعبون بالأموال العامة، وبترشيد النفقات العامة.

ى ـ مشكلات نقص المعلومات:

يؤدى غياب المعلومات والبيانات الإحصائية عن الوضع الاقتصادى والاجتماعى، إلى درجة بالغة من المخاطرة وعدم اليقين، يتعرض لها المتعاملون فى الاقتصاد وخاصة القطاع الصناعى الناشئ، لما تحتاج إليه قرارات الإنتاج والتوزيع من دراسات لا يمكن إنجازها فى ظل غياب بيانات موثوقة ومصنفة بشكل علمى، ومتاحة بشكل شفاف، ويشكو أغلب القائمين على المؤسسات الصناعية الموريتانية من نقص المعلومات المتعلقة بالبيئة المحيطة بهم أو المتعلقة بالإطار العام الذى يعملون فيه.

وقد صرح ٥٥٪ [١٩] منهم، فى المسح الذى ذكر سابقاً، بأن صعوبة الحصول على المعلومات يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لفشل الصناعة مبكراً .

ويعود ذلك إلى أن الجهات الإدارية المشرفة ـ رغم تعددها ـ لا تتوفر على بنك للمعلومات يمكّنهم من اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب، وإنما الحصول على المعلومة غالباً ما يتم بطرق ملتوية، مما يجعلهم ضحية للاستغلال.

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
يضم اتحاد الجامعات العربية

الهوامش

(١) محمد يسلم ولد سكان، التنمية الصناعية فى موريتانيا، رسالة ماجستير (غير منشورة) ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ قسم الاقتصاد ـ القاهرة، ١٩٩٤، ص ٨ .

(٢) محمد عبد الله ولد دنين، الاقتصاد الموريتانى فى ظل التكتلات الإقليمية العربية والإفريقية، بكالوريوس فى الاقتصاد ـ جامعة نواكشوط ١٩٩١، ص ٥٣.

(٣) إدارة الصناعة والمعادن بموريتانيا، المصلحة المكلفة بالدراسات والدعم الصناعى، الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٧)، التى أجريت على عينة من المنشآت وصل عددها إلى ٢٢ منشأة فى نواكشوط، وبنسبة ٢٠٪ من إجمالى عدد المنشآت .

(٤) الاتحادية الوطنية للنقل فى موريتانيا.

(٥) محمدو ولد إمبابة، مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد الموريتانى ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ـ معهد البحوث والدراسات العربية، ص ١٣٥.

(٦) سمير أحمد عوض، الثروة المعدنية فى العالم العربى، دار المريخ، الرياض ١٩٨٦، ص ١٨١.

(٧) الإمام ولد محمد قلى بن سيدى عبد الله، هيدرولوجية حوض نهر السنغال: دراسة فى الجغرافيا الطبيعية، رسالة ماجستير (غير منشورة) فى الجغرافيا ـ معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١ ص ٢٢٨.

(٨) إدارة الصناعة والمعادن بموريتانيا، مصدر سبق ذكره.

(٩) قرشة بنت بومن، التجربة الموريتانية فى مجال الصناعة التحويلية، بكالوريوس فى الاقتصاد، جامعة نواكشوط ١٩٩٧، ص ٤٣.

(١٠) شركة SNIM، التقرير السنوى عن حالة الشركة سنة (٢٠٠٠).

(١١) البنك الدولى: تقرير عن برنامج تطوير قطاع التعليم فى موريتانيا ٢٠٠٠، ص ٤١٩.

(١٢) بشيرى ولد محمد، جغرافية موريتانيا، الطبعة الأولى، موريتانيا ١٩٩٣ ص ١٩٢.

(١٣) إدارة الصناعة والمعادن بموريتانيا، مصدر سبق ذكره.

(١٤) محمد ولد إشريف محمد، الصناعة التحويلية فى مدينة نواكشوط (١٩٨٧ ـ ١٩٩١)، بكالوريوس فى الجغرافيا العربية ـ جامعة نواكشوط ١٩٩٢، ص ٥٣.

(١٥) محمد ولد إشريف محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

(16) Office National de La Statistique, Annuaire statistique, années 1990, 1999, 2000.

(١٧) إدارة الصناعة والمعادن بموريتانيا، مصدر سبق ذكره.

(١٨) محمدو ولد إمباية، مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد الموريتانى، رسالة ماجستير (غير منشورة) ـ معهد البحوث والدراسات العربية، ص ١١٠ .

(١٩) إدارة الصناعة والمعادن بموريتانيا مصدر سبق ذكره.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
مكتب اتحاد الجامعات العربية

المراجع

١. الاتحادية الوطنية للنقل فى موريتانيا.

٢. إدارة الصناعة والمعادن بموريتانيا، المصلحة المكلفة بالدراسات والدعم الصناعى،الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٩٩٤ـ١٩٩٧)، التى أجريت على عينة من المنشآت وصل عددها إلى ٢٢ منشأة فى نواكشوط ، وبنسبة ٢٠٪ من إجمالى عدد المنشآت .

٣. الإمام ولد محمد قلى بن سيدى عبد الله، هيدرولوجية حوض نهر السنغال دراسة فى الجغرافيا الطبيعية، رسالة ماجستير (غير منشورة) فى الجغرافيا ـ معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،٢٠٠١، ص٢٢٨.

٤.بشيرى ولد محمد، جغرافية موريتانيا، الطبعة الأولى، موريتانيا، ١٩٩٣ ص١٩٢.

٥. البنك الدولى: تقرير عن برنامج تطوير قطاع التعليم فى موريتانيا ٢٠٠٠، ص٤١٩.

٦.سمير أحمد عوض، الثروة المعدنية فى العالم العربى، دار المريخ، الرياض ١٩٨٦، ص١٨١.

٧. شركة SNIM، التقرير السنوى عن حالة الشركة سنة (٢٠٠٠).

٨. قرشة بنت بومن، التجربة الموريتانية فى مجال الصناعة التحويلية، بكالوريوس فى الاقتصاد، جامعة نواكشوط١٩٩٧، ص٤٣.

٩. محمد عبد الله ولد دنين، الاقتصاد الموريتانى فى ظل التكتلات الإقليمية العربية والإفريقية، بكالوريوس فى الاقتصاد، جامعة نواكشوط ١٩٩١، ص ٥٣.

١٠. محمد ولد إشريف محمد، الصناعة التحويلية فى مدينة نواكشوط (١٩٨٧ ـ ١٩٩١)، بكالوريوس فى الجغرافيا العربية، جامعة نواكشوط١٩٩٢، ص ٥٣.

١١. محمد يسلم ولد سكان، التنمية الصناعية فى موريتانيا، رسالة ماجستير فى الاقتصاد (غير منشورة) ـ معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٨ .

١٢. محمدو ولد إمبابة، مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد الموريتانى،رسالة ماجستير (غير منشورة) ـ معهد البحوث والدراسات العربية، ص ١٣٥.

١٣. محمدو ولد إمبابة، مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد الموريتانى،رسالة ماجستير (غير منشورة) ـ معهد البحوث والدراسات العربية، ص ١١٠.

14. Office National de La Statistique, Annuaire statistique, annees 1990, 1999, 2000.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب اتحاد الجامعات العربية